

Distr.: General
30 January 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة السادسة عشرة

فيينا، ٢٣-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت**

أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

لجنة المخدرات

الدورة الخمسون

فيينا، ١٢-١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

التوجهات السياساتية إلى برنامج مكافحة المخدرات

التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

التنمية والأمن والعدالة للجميع: الفرص والتحديات

تقرير المدير التنفيذي

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١٤-١	أولاً- مقدمة
٣	١٤-١	ألف- التغيير والفرص والتحديات
٣	٤-١	١- جعل العالم أكثر أمناً من المخدرات والجريمة والإرهاب
٤	٩-٥	٢- المراقبة الدولية للمخدرات: الاقتراب من نقطة تحوّل
٧	١٣-١٠	٣- الأحداث البارزة
٨	١٤	٤- تحديات المستقبل
٩	٣٦-١٥	ثانياً- التنمية المستدامة والقضاء على الفقر
٩	٢٧-١٥	ألف- سبل المعيشة المستدامة
٩	١٦-١٥	١- لمحة عامة

.E/CN.7/2007/1 *

.E/CN.15/2007/1 **

010307 V.07-80451 (A)



الصفحة	الفقرات
٩	٢٣-١٧ زراعة المحاصيل غير المشروعة والقضاء على الفقر -٢
١١	٢٧-٢٤ رصد المحاصيل غير المشروعة. -٣
١٢	٣٦-٢٨ تعزيز الصحة العمومية. -باء
١٢	٢٩-٢٨ الوقاية من تعاطي المخدرات ومنع الجريمة. -١
١٢	٣٠ العلاج وإعادة التأهيل. -٢
١٣	٣١ مكافحة الأيدز وفيروسه في سياقات تعاطي المخدرات والسجون والاتجار بالبشر. -٣
١٣	٣٢ جمع البيانات والدراسة الوبائية لتعاطي المخدرات. -٤
١٤	٣٦-٣٣ إجراء البحوث بشأن الاتجاهات الدولية للجريمة ورصدها. -٥
١٥	٤٠-٣٧ سيادة القانون والإدارة الرشيدة. -ثالثا
١٦	٦٩-٤١ السلم والأمن. -رابعا
١٦	٤٦-٤١ اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة. ألف
١٩	٥٠-٤٧ التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب. -باء
٢٠	٥٢-٥١ مكافحة غسل الأموال. -جيم
٢١	٦٩-٥٣ تنفيذ المعاهدات. -دال
٢١	٥٥-٥٣ المساعدة القانونية. -١
٢٣	٦٥-٥٦ إنفاذ القوانين. -٢
٢٥	٦٨-٦٦ الدعم العلمي. -٣
٢٦	٦٩ الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة: التنفيذ والتقييم. -٤
٢٧	٧٧-٧٠ تنفيذ برنامج العمل للفترة ٢٠١٠-٢٠٠٦ بشأن تعزيز سيادة القانون ونظم العدالة الجنائية في أفريقيا. -خامسا
٣٠	٨٥-٧٨ تعزيز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. -سادسا
٣٠	٧٩-٧٨ الإدارة القائمة على النتائج. ألف
٣٠	٨٥-٨٠ الشراكات. -باء
٣٠	٨٣-٨٠ توسيع قاعدة المانحين وزيادة المساهمات. -١
٣١	٨٤ المؤسسات المالية الدولية. -٢
٣٢	٨٥ وكالات الأمم المتحدة. -٣
٣٢	٩٠-٨٦ ملاحظات ختامية. -سابعاً

أولاً - مقدمة

ألف - التغيير والفرص والتحديات

١- جعل العالم أكثر أمناً من المخدرات والجريمة والإرهاب

١- يقوّض الاتجار بالمخدرات وتعاطيها والجريمة والفساد والإرهاب المجتمعات، ويمكن أن يهدّد سلامة الدول. وتشكّل الجريمة المنظمة عبر الوطنية تهديداً كبيراً للأمن البشري يعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات في أرجاء العالم كافة. ومن الضروري أن تواجه نظم العدالة الجنائية الوطنية التحديات الجديدة التي تثيرها الجريمة المنظمة، بما فيها الجرائم الحاسوبية والاتجار بالأسلحة النارية وغسل الأموال والاتجار بالبشر، مواجهة فعّالة وعاجلة. وعلاوة على ذلك فقد يُموّل الإرهاب والتمرد بعائدات المخدرات غير المشروعة أو الأرباح المتأتية من الجريمة المنظمة، مما يزيد من حدّة الفساد وعدم الاستقرار. والتكلفة البشرية للجريمة عبر الوطنية اليوم ضخمة، ولذلك يتعيّن أن يكون المجتمع الدولي أكثر التزاماً بمنع تعاطي المخدرات والعلاج منه، ومنع الجريمة والإرهاب، وتعزيز جهود إنفاذ القوانين في العالم قاطبة.

٢- ويهدف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) إلى جعل العالم أكثر أمناً من المخدرات والإجرام، عن طريق مكافحة "المجتمع غير المدني"، وتقديم الدعم إلى هيئات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بتقرير السياسات في مجالات المخدرات والجريمة⁽¹⁾ وإلى الدول الأعضاء، من خلال المساعدة التقنية والمشورة القانونية والبحوث. ويحتل المكتب، بالدور الحافز الذي يضطلع به، مكانة استراتيجية ملائمة لتمكّن من تحديد مناطق العالم التي يمكن أن تقدّم فيها مشاركته أكبر مساهمة عن طريق تعزيز القدرات الإقليمية أو حشد الدعم في المجتمع الدولي للتوفيق بين احتياجات المتلقين ومساهمات المانحين. والمكتب، بتركيزه تركيزاً شديداً على العمليات، موجّه نحو تحقيق الأهداف؛ وهو يستطيع بالتالي أن يلتمس الحلول بسرعة وفعالية للاتجاهات الجديدة التي تمثّل تحديات وللمشاكل الناشئة. ويستطيع المكتب أيضاً يؤدّي دور ضمير جماعي يساعد الدول على الامتثال لالتزاماتها ويدعم الدول في جهودها الرامية إلى الامتثال للمعايير التي وضعتها لنفسها.

٣- وقد عُهد إلى المكتب بولاية مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ أحكام العديد من الصكوك القانونية الدولية الهامة المتعلقة بالمخدرات والجريمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب،

(1) لجنة المخدرات وهيئتها الفرعية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

وعلى استخدام تلك الآليات الهامة استخداما عمليا. ويقدم المكتب المشورة إلى الدول بشأن جميع جوانب الاتفاقيات القانونية، بدءا باستحداث التدابير الوقائية والتجريم ووصولاً إلى تعزيز القدرات اللازمة لتحسين التعاون الدولي. وهو أيضا من يرعى مجموعة المبادئ المعترف بها دوليا في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية،⁽²⁾ التي طوّرت عبر السنين والتي تغطي مجموعة واسعة من المسائل مثل قضاء الأحداث، ومعاملة المجرمين، والتعاون الدولي، والإدارة الرشيدة، وحماية الضحايا، والعنف ضد المرأة. ويقدم المكتب أيضا، وفقا للولايات المنوطة به، المساعدة إلى الدول على إصلاح نظمها الخاصة بالعدالة الجنائية.

٤ - وفي عام ٢٠٠٦، واصل المكتب جهوده لتحسين شمول وجودة ما يتاح للدول الأعضاء من بيانات وتحليلات. وعرض المكتب، في منشوره الرئيسي المعنون التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٦⁽³⁾ الاتجاهات في أسواق المخدرات غير المشروعة العالمية، وأوضح التقدم المحرز في عام ٢٠٠٥، وأبرز نقاط الضعف في النظام العالمي لمراقبة المخدرات، ولاسيما إمدادات الهروين في أفغانستان، والطلب على الكوكايين في أوروبا، وإمدادات القنب والطلب عليه في كل مكان.⁽⁴⁾

٢ - المراقبة الدولية للمخدرات: الاقتراب من نقطة تحول

٥ - مع اقتراب عام ٢٠٠٨، وهي السنة التي حددتها الدول الأعضاء لاستعراض التقدم الذي تحرزه باتجاه تنفيذ الأهداف والغايات التي رسمت خلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين المخصصة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معا، لعل المجتمع الدولي يرغب في أن يفكر الآن مليا في إنجازات ومحدوديات إطار المراقبة العالمية للمخدرات بل، وربما الأهم من ذلك، في ماهية أولويات الدول الأعضاء للسنوات التي ستلي نقطة التحول هذه.

٦ - والمراقبة الدولية للمخدرات هي أحد أقدم أشكال تعددية الأطراف. فقد عقدت اللجنة الدولية المعنية بالأفيون اجتماعا في شنغهاي بالصين في عام ١٩٠٩، تمخض عن أول

(2) انظر هذه المبادئ والمعايير في مجالات مثل استقلالية القضاء وحماية الضحايا وبدائل السجن ومعاملة السجناء واستخدام الشرطة للقوة وتبادل المساعدة القانونية وتسليم المطلوبين للعدالة (http://www.unodc.org/unodc/en/crime_cicp_standards.html)

(3) التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.06.XI.10). وهذا التقرير متاح على الموقع الشبكي للمكتب http://www.unodc.org/unodc/en/world_drug_report.html.

(4) أبحر المكتب دراسة متعمقة عن سوق القنب العالمية، ونشرت الاستنتاجات الرئيسية للدراسة في التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.06.XI.10).

صك دولي لمراقبة المخدرات وهو اتفاقية الأفيون الدولية لعام ١٩١٢، التي وقّع عليها في لاهاي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩١٢.⁽⁵⁾ وما انفك نطاق مراقبة المخدرات يتسع، انطلاقاً من أصوله تلك، ليصبح نظام المراقبة المتعدد الجنسيات المنبثق من الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، التي تتمتع بانضمام إليها يكاد أن يكون عالمياً. وثمة دلائل على أن النظام الدولي لمراقبة المخدرات أسهم إسهاماً إيجابياً في احتواء مشكلة المخدرات. فتقديرات تعاطي المخدرات لم تتغير كثيراً في السنوات الأخيرة على الصعيد العالمي، حيث قوبلت الزيادة في تعاطيها في بعض البلدان بانخفاض في بلدان أخرى.⁽⁶⁾ وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت زراعة خشخاش الأفيون في العالم في عام ٢٠٠٥ بنسبة ٣٦ في المائة عن مستواها المسجل في عام ١٩٩٨. وانخفضت زراعة خشخاش الأفيون في تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار بنسبة ٢٩ في المائة في عام ٢٠٠٦، مما جعل نسبة الانخفاض الإجمالي في تلك الزراعة في المنطقة منذ عام ١٩٩٨ تصل إلى ٨٥ في المائة، وهي خطوة هامة نحو تحقيق هدف القضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة في العالم قاطبة. وإذا واصلت الاتجاهات الحالية مسيرتها، فقد لا يتبقى عمّا قريب سوى بلد واحد منتج رئيسي للأفيون في العالم، هو أفغانستان. وعلى الصعيد العالمي، ظلّ معدّل تعاطي المنشطات الأمفيتامينية والكوكايين والمواد الأفيونية مستقراً إلى حد بعيد، رغم أن هذا المعدل ما زال مرتفعاً بقدر غير مقبول. ولا يزال القنب أكثر المخدرات تعاطياً على الإطلاق، تليه المنشطات الأمفيتامينية. وفي معظم أنحاء العالم، كان الطلب على الكوكايين مستقراً أو حتى متناقصاً. وفي السنوات الخمس الأخيرة، انخفضت زراعة شجيرات الكوكا بنحو الربع وتضاعفت كميات الكوكايين التي ضُبطت.

٧- وظل إنتاج أفغانستان المتواصل للأفيون مصدراً من مصادر القلق الدولية الرئيسية. ففي رسالة موجهة إلى ٦٣ محافظاً من محافظي بلديات المدن الأوروبية، قدّم المدير التنفيذي للمكتب الإنذار ذاته الذي قدّمه إلى السلطات الصحية الوطنية في العالم، وهو أن الازدياد الهائل الذي حدث فيما مضى في إمدادات الهيروين أدى إلى ازدياد في نقاء المادة وليس إلى تخفيض أسعار بيعها في الشوارع، مما أدى إلى زيادة خطر الوفاة من جراء الجرعات المفرطة. وشجع المدير التنفيذي محافظي بلديات المدن الأوروبية ومراكز العلاج المجتمعية الخاصة بمتعاطي المخدرات في المدن الأوروبية تشجيعاً قوياً على اتخاذ جميع التدابير الممكنة في الفترة القادمة،

(5) عصبة الأمم، مجموعة المعاهدات، المجلد الثامن، الرقم ٢٢٢.

(6) التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.06.XI.10)، المجلد الأول، الفصل ١.

وعلى تحذير المهنيين الممارسين من احتمال ازدياد عدد الجرعات المفرطة.⁽⁷⁾ وللدعم المتواصل وزيادة المساعدة الإنمائية من جانب مجتمع المانحين في إطار اتفاق أفغانستان (S/2006/90، المرفق)⁽⁸⁾ دور حاسم في معالجة مشكلة صنع الهيروين والاتجار به من أفغانستان.

٨- غير أنه لا يوجد في الاتجاهات السريعة التحول في مجال تعاطي المخدرات والاتجار بها أي سبب يدعو إلى التراخي. ففي الحوار بشأن المسؤولية المشتركة ومشكلة العقاقير غير المشروعة العالمية، الذي عقد في لندن في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، سلّط المدير التنفيذي للمكتب الضوء على وجود اتجاه صاعد في تعاطي الكوكايين في أوروبا. وقال إن من أعراض ذلك الاتجاه الثقافة الشائعة التي تتسامح مع ظاهرة إدمان الكوكايين في أوساط الأغنياء والمشاهير، بل تمجّدها، ويتخلّف عدد مفرط الكثرة من الحكومات عن استثمار ما يكفي من الجهد في مكافحة تعاطي المخدرات والعلاج منه. ويسبب الطلب على الكوكايين صعوبات للدول الأعضاء في منطقة الأنديز الفرعية التي تكافح زراعة المحاصيل غير المشروعة، وكذلك للبلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية المتأثرة بالاتجار بالمخدرات والمتأثرة، بقدر متزايد، بتعاطي مشتقات كوكايين، مثل قاعدة الكوكا، على طول دروب الاتجار. ويلزم أن تقدّم الجهات المانحة الدولية المزيد من الدعم للتنمية البديلة.

٩- وقد كانت السويد استثناءً ملحوظاً من حيث أن تعاطي المخدرات انخفض في ذلك البلد خلال السنوات الخمس الأخيرة، خلافاً للاتجاه العام السائد في أوروبا. فكانت المعدلات انتشار التعاطي في وقت ما أثناء الحياة وتعاطي المخدرات بانتظام بين الطلاب وعامة السكان في السويد أقل بكثير مما كانت عليه في بلدان أخرى في أوروبا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ نشر المكتب دراسة معنونة سياسة السويد الناجحة في مجال المخدرات: استعراض للأدلة (http://www.unodc.org/pdf/research/Swedish_drug_control.pdf). واستعرض التقرير تطور سياسة مكافحة المخدرات في السويد، وقدم أدلة على وجود بيئة سياساتية ناجحة لمكافحة مشكلة تعاطي المخدرات باستخدام نهج متوازن ومدعوم بموارد وفيرة.

(7) في هذا السياق، رحّب المدير التنفيذي بأعمال منظمة المدن الأوروبية لمكافحة المخدرات من أعمال في مجال مكافحة تعاطي المخدرات.

(8) اتفاق أفغانستان، الذي أُطلق في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، هو نتيجة لمفاوضات بين حكومة أفغانستان والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ويمثل إطاراً للتعاون للسنوات الخمس القادمة. ويؤكد الاتفاق التزام حكومة أفغانستان والمجتمع المدني بالعمل على تهيئة ظروف تمكن الشعب الأفغاني من العيش في سلام وأمن في ظل سيادة القانون، مع توفير الإدارة الرشيدة وحماية حقوق الإنسان للجميع، وتمكّنهم من التمتع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

٣- الأحداث البارزة

(أ) السنة الأولى لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعقودة في عمّان

١٠- الفساد أحد العقبات الأساسية التي تواجه الاستقرار والتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدان في العالم قاطبة. ويقدر البنك الدولي أنه يُدفع كل سنة ما يزيد عن ١ تريليون دولار كرشاوى، مما يسفر عن عواقب مدمرة، لا سيما في العالم النامي. ويمكن أن يقوض الفساد الوظائف الأساسية للحياة العامة ونوعية الحياة، لا سيما في صفوف الفئات المهمشة والضعيفة من الناس. واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (قرار الجمعية العامة ٤/٥٨، المرفق) هي أول صك عالمي مُلزم قانوناً لمكافحة الفساد. وقد دخلت الاتفاقية حيّز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وصدّقت عليها ٨٣ دولة ووقّعت عليها ١٤٠ دولة. وتتناول الاتفاقية المسائل الرئيسية في مجال مكافحة الفساد، مثل المنع والتجريم واسترداد الموجودات والتعاون الدولي.

١١- وقد عُقدت الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عمّان من ١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وشكلت معلماً إضافياً في النضال العالمي ضد الفساد. وشارك في الدورة ممثلون لأكثر من ١٥٠ دولة، اعتمدوا حلولاً بشأن كيفية بلوغ الأهداف البعيدة المدى والابتكارية المنصوص عليها في الاتفاقية، مع التركيز على استعراض التنفيذ واسترداد الموجودات والمساعدة التقنية (CAC/COSP/2006/12). وعملاً بتلك القرارات، سيدعم المكتب المزيد من الأعمال في مجالي استرداد الموجودات والمساعدة التقنية، وسيصمّم أداة ابتكارية لاستعراض تنفيذ الاتفاقية، وسيصنّف عملية تقييم ذاتي تقوم بها مجموعة من الدول المتطوعة لتقييم امتثالها لأحكام الاتفاقية. ومن المقرر، بالإضافة لذلك، تنظيم حوار مفتوح بشأن مسألة ارتشاء موظفي المنظمات الدولية العامة وحلقة عمل بشأن مسألة الموارد الإنمائية التي يهدرها للفساد.

(ب) استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

١٢- كان اعتماد الجمعية العامة، في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (قرار الجمعية ٦٠/٢٨٨)، معلماً بارزاً، ألا وهو اعتماد النهج المشترك الأول لمكافحة الإرهاب. وتشجّع الجمعية العامة المكتب في تلك الاستراتيجية على تعزيز المساعدة التقنية التي يقدّمها إلى الدول الأعضاء، وفي الوقت ذاته تُشجّع الدول

الأعضاء على الاستفادة من المساعدة التقنية التي يوفرها المكتب. واستجابة إلى ذلك الطلب، يخطط المكتب لتعزيز المساعدة التقنية التي يقدمها في مجال مكافحة الإرهاب، لاسيما عن طريق مساعدة الدول على أن تصبح أطرافاً في الصكوك القانونية العالمية الثلاثة عشر لمكافحة الإرهاب، وعلى إدراج أحكام تلك الصكوك في تشريعاتها الوطنية، وعلى تعزيز قدرة النظم الوطنية للعدالة الجنائية على تنفيذ تلك الأحكام وقعا لمبادئ سيادة القانون.

١٣- وأعد المكتب ورقة معنونة "تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: دور المكتب"، تقدّم عرضاً واضحاً للخطوات المحددة التي ينوي المكتب اتخاذها لمساعدة الدول الأعضاء في جهودها المبذولة من أجل تنفيذ الاستراتيجية. وعُقدت مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن الورقة، شملت عقد اجتماعات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ مع رؤساء المجموعات الإقليمية ومع الجهات المانحة الرئيسية بقيادة المدير التنفيذي للمكتب. وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها ودعمها لاستجابة المكتب السريعة للاستراتيجية.

٤- تحديات المستقبل

١٤- اجتمع رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الذي عقدته الجمعية العامة في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ووضعوا أعمال المكتب في صميم المسائل العالمية التي يهتم بها المجتمع الدولي اهتماماً كبيراً، وهي التحديات المتزايدة الناشئة من المخدرات والجريمة والإرهاب. وأعربت الدول الأعضاء، في القرار المعنون نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١)، عن عزمها على تعزيز قدرات المكتب، في نطاق ولاياته الحالية، على تقديم المساعدة في تلك المجالات إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها. ونتيجة لذلك، ورغم أن التمويل الإجمالي للمكتب يتزايد باطراد فقد ظل الوضع المالي للمكتب حرجاً، نظراً للمزيج غير المتوازن من أشكال التمويل ولندرة الأموال المخصصة للأغراض العامة. وثمة حاجة ماسة لأن تعمل الدول الأعضاء مع المكتب على استعراض التناسب بين الولايات المطلوبة من المكتب النهوض بها والموارد المتاحة له، والتوصل إلى حلول عملية وقابلة للتنفيذ، استناداً إلى الحيابة المشتركة للمشاكل وحلولها على حد سواء.

ثانياً- التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

ألف- سبل المعيشة المستدامة

١- لحة عامة

١٥- الفقر والتهميش والنزاع وانعدام الدعم من السلطات المحلية والافتقار إلى فرص اكتساب معيشة مستدامة هي عوامل تدفع الأفراد كثيراً إلى التورط في أنشطة غير مشروعة. غير أن بعض التقدّم أحرز مؤخرًا في منع زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة والحد منها والقضاء عليها في نهاية المطاف في بلدان عديدة، وفي الوقت ذاته توفير سبل معيشة بديلة مستدامة للمزارعين الفقراء المتورطين في تلك الزراعة.

١٦- واستراتيجية المكتب للتنمية البديلة هي استراتيجية إنمائية المنحى تتصدى لزراعة المحاصيل غير المشروعة من خلال التخفيف من حدة الفقر. وقد روج المكتب للشراكات بين الدول الأعضاء المتضررة والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الإنمائية والمجتمع المدني، بهدف توسيع نطاق المساعدة الإنمائية التي تصل إلى المزارعين الفقراء المتورطين في زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة. ويقدم المكتب أيضا المساعدة إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز القدرات والآليات المؤسسية للتخطيط لتدخلات التنمية البديلة وتنفيذها وتقييمها ورصدها.

٢- زراعة المحاصيل غير المشروعة والقضاء على الفقر

١٧- قوبل الانخفاض الملحوظ لزراعة خشخاش الأفيون في جنوب شرقي آسيا في السنوات الأخيرة بزيادة حادة في زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان، التي مثّلت في عام ٢٠٠٦ نسبة ٩٢ في المائة من الإنتاج العالمي للأفيون. وبلغ مجموع المساحة التي يُزرع فيها خشخاش الأفيون في ذلك البلد ١٦٥ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٦، وهي زيادة بنسبة ٥٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٥. وحُصدت كمية لم يسبق لها مثيل بلغت ٦ ١٠٠ طن من الأفيون، معظمها في مناطق انهار فيها الحكم بسبب التمرد والمخدرات والجرائم والفساد. وتتجاوز الآثار الجانبية للتجارة بالمواد الأفيونية الأفغانية تعاطي المخدرات، فتشمل الفساد وتمويل الأنشطة الإجرامية الأخرى. وكذلك يظل القضاء على زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في أفغانستان، من الأولويات.

١٨- وقد عمل المكتب على تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية للوزارات الرئيسية في أفغانستان (وزارة مكافحة المخدرات ووزارة الاستصلاح والتنمية الريفية) على الصعيد الوطني وصعيد المحافظات، من أجل ضمان إدراج أهداف مكافحة المخدرات في

الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية. وفي إطار مفهوم "صندوق الأداء الجيد" الذي وُضع مؤخرا، والذي تدعمه المملكة المتحدة لبريطانيا وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، يروج المكتب لتدعيم منطقة مركزية خالية من الأفيون في أفغانستان وتوسيعها، بهدف تحقيق انخفاض هائل في زراعة خشخاش الأفيون بحلول عام ٢٠١٠، والقضاء بذلك على المحور الشمالي-الجنوبي للاتجار بالمخدرات، وتعزيز أثر وفعالية جهود بناء الدولة وإضفاء الشرعية. ووضع المكتب خطة طريق لزيادة عدد المقاطعات الخالية من الأفيون، على أساس أن يتم تحديث الخطة سنويا وأن تُستخدم كخطة مشتركة وإطار زمني لجميع أصحاب المصالح الدوليين المعنيين.

١٩- وأفضت الجهود التي بذلها المكتب مؤخرا إلى اتخاذ مبادرة ترمي إلى الترويج لوضع قائمة بأباطرة المخدرات الأفغانيين، بهدف اعتماد عقوبات دولية ضد المتورطين في الاتجار بالمخدرات الأفغانية، استنادا إلى تجربة القائمة الموحدة التي وضعتها لجنة مجلس الأمن المنشأة بمقتضى القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة وطالبان والأفراد والكيانات ذات الصلة (لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان). وقد وردت إفادات مرتدة إيجابية كثيرة عن المبادرة. ويبدو أن مجلس الأمن على استعداد لإطلاق المبادرة.

٢٠- وتركز برامج المكتب جميعها في بلدان الأنديز الثلاثة تركيزا خاصا على حماية البيئة، والمساواة بين الجنسين، والنهوج التشاركية في إطار التخفيف من حدة الفقر. وفي كولومبيا، تعزز برامج التنمية البديلة التي يدعمها المكتب للمحافظة على الأجراس، ولمنتجات الأجراس، والقهوة، والعسل، والكاكاو، واستفاد منها ما يقدر بـ ٨٠٠٠ أسرة. وعزز المكتب كذلك الشراكات مع القطاع الخاص في كولومبيا من أجل زيادة أثر برامجه الخاصة بالتنمية البديلة ودعم حملة الحكومة التسويقية المسماة "منتجات السلام". وفي بيرو، عمل المكتب مع رابطات المزارعين لتقديم المساعدة التقنية في مجالات التكنولوجيا الزراعية وإدارة الأعمال التجارية وضمان الجودة والتسويق. وفي بوليفيا، استُهلكت في عام ٢٠٠٦ مرحلة جديدة من برنامج الحراثة الزراعية مدتها أربع سنوات، ومن المتوقع أن تستفيد منها ٥٠٠ أسرة من أسر المزارعين في المناطق المستهدفة.

٢١- وفي جنوب شرقي آسيا، ركزت برامج المكتب للتنمية البديلة على الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، قدّم المكتب، بالتشارك مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، مساعدة في مجال التنمية البديلة من أجل تحسين قدرة الجماعات المحلية على التصدي لمشاكلها المتصلة بالتنمية وتعاطي المخدرات. وتغطي البرامج مجالات مثل توفير الرعاية الصحية الأساسية والعلاج للمدمنين وإعادة تأهيلهم، وتوفير سبل

المعيشة المستدامة (مثل مصارف تمويل اقتناء الماشية ومصارف تخزين الأرز، وتربية الأسماك في البرك)، والبنية التحتية الأساسية.

٢٢- واستفاد من مشروع المكتب للتنمية البديلة في منطقة وا في ميانمار نحو ٤٠.٠٠٠ شخص وخفف، من خلال أنشطة مجتمعية في قطاعات الرعاية الصحية الأساسية والتعليم وسبل المعيشة البديلة وتطوير البنية التحتية، من تأثير القضاء على خشخاش الأفيون. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار كليهما، يقدم المكتب الدعم للسياسات والمشاريع التي تركز على الحفاظ على البيئة وسبل المعيشة، لا سيما التحريج وإعادة التحريج.

٢٣- وينبغي أن تُصاحَب وتُستكمل التدابير الرامية إلى ترويج إبادة المحاصيل غير المشروعة وترويج سبل المعيشة المستدامة بحملات كبيرة موجّهة صوب إذكاء الوعي بعواقب تعاطي المخدرات، والوقاية من بدء تعاطي المخدرات، وتوفير العلاج الفعال لمتعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم، حيثما تكون الحاجة إلى تلك الحملات على أشدها.

٣- رصد المحاصيل غير المشروعة

٢٤- توفر معلومات رصد المحاصيل غير المشروعة⁽⁹⁾ أداة لدعم الحكومات في وضع السياسات واتخاذ القرارات. وتزود نتائج الاستقصاءات السلطات الوطنية والمجتمع الدولي ببيانات دقيقة عن المناطق الرئيسية في العالم التي تزرع فيها المحاصيل غير المشروعة، وكذلك بتقديرات للإنتاج المحتمل. ويجري المكتب، في إطار برنامجه الخاص برصد المحاصيل غير المشروعة، وبالتشارك مع الوكالات الوطنية النظرية في كل بلد، دراسات استقصائية سنوية في أفغانستان وبوليفيا وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكولومبيا والمغرب وميانمار.

٢٥- وفي أفغانستان، عزز المكتب أنشطته الخاصة بالرصد عن طريق إجراء استقصاءات تقييمية سريعة سنوية وإعداد تقارير شهرية عن رصد أسعار الأفيون، بالإضافة إلى إجراء استقصاءات سنوية عن الأفيون. وتحقق المكتب كذلك، بطلب من حكومة أفغانستان، من أنشطة الإبادة التي تضطلع بها الحكومة.

٢٦- وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، نشر المكتب دراسة معنونة زراعة الكوكا في منطقة الأنديز: دراسة استقصائية لبيرو وبوليفيا وكولومبيا، أوضحت أن حالة زراعة شجيرات الكوكا

(9) للاطلاع على برنامج رصد المحاصيل غير المشروعة وعلى التقارير الاستقصائية الأخيرة، انظر موقع المكتب على الإنترنت (www.unodc.org/unodc/en/crop_monitoring.html).

ظلت مستقرة في بلدان الأنديز في عام ٢٠٠٥. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن نتائج الدراسة في الوثيقة E/CN.7/2007/2/Add.2 وفي موقع المكتب على الإنترنت.

٢٧- وفي عام ٢٠٠٦، نشر المكتب نتائج الدراسة الاستقصائية الثالثة لزراعة القنب في المغرب،⁽¹⁰⁾ التي كشفت عن انخفاض بنسبة ٤٠ في المائة عن مجموع المساحة المزروعة بالقنب في عام ٢٠٠٥، مقارنة بعام ٢٠٠٤، وذلك أساسا بسبب الأحوال الجوية المناوئة وبفضل حملة توعية قامت بها الحكومة لإقناع المزارعين بالتوقف عن زراعة القنب وبفضل أنشطة إبادة مزروعات القنب.

باء- تعزيز الصحة العمومية

١- الوقاية من تعاطي المخدرات ومنع الجريمة

٢٨- بهدف تحقيق نتائج كبيرة في تقليل الطلب على المخدرات بحلول عام ٢٠٠٨، واصل المكتب تركيزه على الوقاية من تعاطي المخدرات، لاسيما في صفوف الشباب. وفي عام ٢٠٠٦، واصلت الشبكة الشبابية العالمية لمكافحة تعاطي المخدرات⁽¹¹⁾ توسعها من خلال الشبكات الإقليمية، وزوّدت أكثر من ٥٠٠ جماعة شبابية في عدد كبير من المدن في العالم قاطبة بالمعلومات والموارد والتدريبات. وركّزت أعمال وقائية أخرى، على الصعيد العالمي، على النهج الأكثر فعالية للوقاية من تعاطي المنشطات الأمفيتامينية، ووفرت لمقرري السياسات والمنظمات غير الحكومية نماذج تدريبية بشأن الوقاية من المنشطات الأمفيتامينية.

٢٩- ومن خلال صوغ وترويج مشاريع منع الجريمة، لاسيما في صفوف الشباب المعرضين للخطر، دعم المكتب الحكومات والمجتمعات المحلية في جهودها الرامية إلى منع العنف الحضري. وينفذ المكتب مع بلدان مانحة مهمة ومع القطاع الخاص عدة مبادرات لمنع الجريمة.

٢- العلاج وإعادة التأهيل

٣٠- وصل المكتب في عام ٢٠٠٦ مساعده للدول الأعضاء على استحداث خدمات العلاج المبرهن على فعاليته، التي يستطيع جميع المرهّنين بالمخدرات المحتاجين لهذا النوع من

(10) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المغرب: الاستقصاء الخاص بالقنب لعام ٢٠٠٥، خلاصة وافية (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧).

(11) للمزيد من المعلومات، انظر موقع المكتب على الإنترنت (www.unodc.org/youthnet/index.html).

العلاج الحصول عليها. وفي هذا الصدد، واصلت الشبكة الدولية لمراكز موارد العلاج وإعادة للتأهيل من الإدمان على المخدرات، التي يُطلق عليها الاسم "Treatnet" (ترينيت) (www.unodc.org/treatment/en/about_us.html)، تقديم خدمات متنوعة وفعّالة وجيدة النوعية لعلاج المدمنين على المخدرات وإعادة تأهيلهم. وفي عام ٢٠٠٦، حققت شبكة ترينيت نتائج كبيرة مثل: إنشاء شبكة تصل إلى ٨٠ ٠٠٠ زبون؛ ووضع مجموعة مواد تدريبية وتوفير ٢٤ مدرب لتوفير التدريب على العلاج من الإدمان بالمخدرات، وإنتاج عدد من الوثائق بشأن الممارسات الجيدة.

٣- مكافحة الأيدز وفيروسه في سياقات تعاطي المخدرات والسجون والاتجار بالبشر

٣١- واصل المكتب، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه، دعم البلدان في تحسين التدخلات في مجالات تعاطي المخدرات بالحقن والسجون والاتجار بالأشخاص. وكان من الأولويات زيادة شمول خدمات الوقاية والعلاج من الأيدز وفيروسه لتعاطي المخدرات بالحقن. ووضع المكتب، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه ووكالات أخرى، استراتيجية شاملة بشأن الوقاية من الأيدز وفيروسه ورعاية المصابين به في السجون، ويقوم حاليا بوضع برامج وطنية للوقاية من الأيدز وفيروسه ورعاية المصابين به في السجون. وخطط المكتب لتعيين ٢٢ مستشارا إقليميا في بلدان ومناطق مختارة لتقديم الخبرة وتسهيل تنفيذ الأنشطة في المجالات الثلاثة الموكولة للمكتب على الصعيد الوطني. وتمت مناقشة مسألة الأيدز وفيروسه وعلاقته بتعاطي المخدرات بالحقن والسجون والاتجار بالأشخاص في الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى بشأن الأيدز، الذي عُقد في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ونظّم المكتب خلاله اجتماع مائدة مستديرة.

٤- جمع البيانات والدراسة الوبائية لتعاطي المخدرات

٣٢- من خلال البرنامج العالمي لتقييم مدى انتشار تعاطي المخدرات (البرنامج التقييمي العالمي)، قدّم المكتب الدعم إلى الدول الأعضاء في جمع البيانات والدراسة الوبائية لتعاطي المخدرات. ونتيجة لذلك، أصبحت البيانات الخاصة بتعاطي المخدرات أوفى وأكثر توحيدا، وتحسنت قاعدة المعلومات عن حالة تعاطي المخدرات في المناطق التي تتلقى المساعدة مباشرة من البرنامج التقييمي العالمي،⁽¹²⁾ وتلقى أكثر من ٧٠ بلدا المساعدة لإجراء استقصاءات

(12) وهي آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا، وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، ووسط أفريقيا وغربها، والاتحاد الروسي.

ودراسات. ومكنت تلك الأنشطة المكتب من إعداد تقارير تقدّم معلومات أكثر موثوقية، وهذه مسألة أساسية لتمكين لجنة المخدرات والمجتمع الدولي من تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التي رسمت في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وفي أعقاب تقييم مستقل للبرنامج التقييمي العالمي، يقوم المكتب حاليا باستعراض الاستراتيجية الشاملة للبرنامج ووضع نهج جديد للتصدي للأولويات الناشئة.

٥- إجراء البحوث بشأن الاتجاهات الدولية للجريمة ورصدها

٣٣- لا يزال الرصد السليم للاتجاهات الدولية للجريمة يتعرقل من جرّاء شح البيانات. فحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، لم ترد سوى ٧٢ حكومة على دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية التاسعة لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية، التي تغطي الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (http://www.unodc.org/unodc/en/crime_cicp_surveys.html). ورغم أن ذلك يمثل قليلا من التقدم مقارنة بالاستقصاء الثامن (٦٦ ردا)، فإنه يبرز الحاجة إلى تحسين النظام الدولي للإبلاغ بإحصاءات الجريمة. وعملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣/٢٠٠٥، عقد المكتب في فيينا في شباط/فبراير ٢٠٠٦ اجتماعا لفريق خبراء لكي ينظر في سبل ووسائل تحسين جمع البيانات وإجراء البحوث والتحليل. وعملا باقتراحات الخبراء، يجري حاليا اتخاذ عدة مبادرات ترمي إلى تحديث آلية جمع البيانات وزيادة معدل الردود. وتعاون المكتب أيضا تعاوننا وثيقا مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا على وضع مبادئ توجيهية لاستقصاءات الضحايا، ومع المفوضية الأوروبية على وضع مؤشرات خاصة بالجريمة وتبادل إحصائيات الجريمة.

٣٤- ويتطلب إجراء البحوث بشأن الاتجاهات الدولية للجريمة في أفريقيا ورصدها اهتماما خاصا. وعملا ببرنامج العمل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ بشأن تعزيز سيادة القانون ونظم العدالة الجنائية في أفريقيا، الذي يدعو إلى تطوير جمع وتحليل البيانات بشأن المخدرات والجريمة والإبذاء في أفريقيا، يقوم المكتب بحشد الخبرات لدعم المبادرات الوطنية والإقليمية ذات الصلة.⁽¹³⁾

٣٥- وركزت البحوث المتعلقة بأثر المخدرات والجريمة على التنمية والأمن هذه السنة على أمريكا الوسطى والكاربيبي وجنوب شرقي أوروبا. وكجزء من هذا الجهد، تعاون المكتب مع البنك الدولي على إعداد تقرير عن الجريمة والعنف في الكاريبي، واقترح إعداد

(13) تشمل الأمثلة في عام ٢٠٠٦ الاستقصاءات التي أجريت في الرأس الأخضر، وتنقيح مكّون جمع البيانات في الخطة الرئيسية الوطنية لنيجيريا بشأن المخدرات، وإجراء دراسة عن الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية من أفريقيا إلى أوروبا.

تقرير ثان عن أمريكا الوسطى نشره في عام ٢٠٠٧. وسوف تكمل في عام ٢٠٠٧ دراسة بشأن الجريمة والاستقرار في جنوب شرقي أوروبا.

٣٦- وخلال عام ٢٠٠٦، نظم المكتب اجتماعين لفريقي خبراء حكوميين دوليين⁽¹⁴⁾ لوضع أداتين لجمع المعلومات عن المعايير والقواعد المتعلقة أساساً بمنع الجريمة ومسائل الضحايا. وعملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/٢٠٠٣، تهدف أداتتا جمع المعلومات إلى استبانة ما للدول الأعضاء التي تطلب المساعدة من مشاكل محدّدة ومعالجة تلك المشاكل. وسوف يُعرض تحليل الردود المقدّمة من الدول الأعضاء على استبيان منع الجريمة إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها السادسة عشرة، إلى جانب تقرير اجتماع فريق الخبراء الخاص بوضع أداة لجمع المعلومات عن المعايير والقواعد المتعلقة أساساً بمسائل الضحايا.

ثالثاً- سيادة القانون والإدارة الرشيدة

٣٧- في عام ٢٠٠٦، ركز المكتب أعماله في مجال إصلاح العدالة الجنائية على ثلاثة مجالات أساسية هي: بناء القدرات الميدانية في مجال إصلاح العدالة الجنائية؛ واستحداث أدوات وأدلة تقنية؛ والإسهام في خبرة منظومة الأمم المتحدة بشأن أفضل ممارسات تقديم المساعدة التقنية في مجال العدالة الجنائية وسيادة القانون، مع التركيز بوجه خاص على المجتمعات الخارجة من صراعات والمجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية. وأجريت تقييمات للعدالة الجنائية وأوفدت بعثات لوضع البرامج في عدة بلدان.⁽¹⁵⁾ وبناء على طلب من إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة، أوفد المكتب بعثات تقييم وبرمجة إلى بروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا-بيساو وليبيريا وهايّتي، بالتنسيق الدقيق مع عمليات حفظ السلام، مما أسفر عن برمجة مقترحات مشتركة.

٣٨- واستحدثت عدّة لتقييم العدالة الجنائية،⁽¹⁶⁾ بالاشتراك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وطرحَت العدّة للاستخدام في الاجتماع الرابع عشر للمجلس الوزاري التابع لمنظمة

(14) قدمت حكومتا ألمانيا وكندا التمويل للاجتماعين.

(15) في الأردن وبنروندي والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان (الجزء الجنوبي من البلد) والعراق وغينيا-بيساو وليبيريا ونيبال وهايّتي.

(16) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، (2006) *Criminal Justice Assessment Toolkit*.

الأمن والتعاون في أوروبا ، الذي عُقد في بروكسل في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.⁽¹⁷⁾ وأسهم المكتب أيضا في شبكة المنسقين المعنيين بسيادة القانون وفي إنشاء أمانة لجنة بناء السلام. ٣٩- وفي مجال إصلاح قضاء الأحداث، أوفدت بعثات تقييم وبرمجة تركز على قضاء الأحداث إلى بروندي والجمهورية العربية السورية وهاييتي. ونشر التشارك بين المكتب ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) دليل لقياس مؤشرات قضاء الأحداث.⁽¹⁸⁾ واضطلع المكتب بدور نشط في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بقضاء الأحداث، الذي أطلق موقعا شبكيا جديدا (www.juvenilejusticepanel.org).

٤٠- وأعد المكتب دليلا لموظفي إنفاذ القوانين بشأن الردود الفعالة على العنف ضد المرأة، واستحدث مبادرة عالمية لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٥/٢٠، المرفق) بالاشتراك مع اليونيسيف والمكتب الدولي لحقوق الإنسان. وشارك المكتب أيضا في إعداد تقرير الخبر المستقل المعني بإجراء دراسة للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال (A/61/299) وتقرير الأمين العام عن الدراسة المتعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة (A/61/122/Add.1 و Corr.1). وبالإضافة إلى ذلك، وضع المكتب الصيغة النهائية لكتيب عن بدائل السجن والعدالة التصالحية.

رابعاً- السلم والأمن

ألف- اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها

٤١- منذ أن اعتمدت الجمعية العامة⁽¹⁹⁾ الصكوك العالمية الخمسة لمكافحة الجريمة ودخول تلك الصكوك حيز النفاذ، تمثلت الأولوية لدى المكتب في ترويج التصديق على تلك

(17) انظر موقع المكتب على الإنترنت http://www.unodc.org/unodc/criminal_justice_assessment_toolkit.html.

(18) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *Manual for the Measurement of Juvenile Justice Indicators* (2006).

(19) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (قرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥، المرفق الأول)، والبروتوكولات الثلاثة المكملة لتلك الاتفاقية (بروتوكول منع وجمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (قرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥، المرفق الثاني)، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (قرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥، المرفق الثالث)، وبروتوكول مكافحة منع الأسلحة النارية

الصكوك وتقديم المساعدة للدول التي تسعى إلى تنفيذها. وبدعم من المكتب، استقطبت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها ١٣١ تصديقا منذ اعتمادها. ونالت المساعدة التقنية دورا مركزيا في تنفيذ الصكوك. وحدد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في دورته الثالثة، المعقودة في فيينا من ٩ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، عددا من المجالات ذات الأولوية للمساعدة التقنية من أجل دعم وتعزيز تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها (CTOC/COP/2006/14).

٤٢ - وخلال السنوات الخمس الماضية، نظم المكتب ما مجموعه ٢٣ حلقة دراسية وحلقة عمل أقاليمية وإقليمية ودون إقليمية بشأن اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات التي شارك فيها، إلى جانب ١٤١ دولة، بغية تحديد ومناقشة الخطوات اللازمة لتصديق تلك الدول على الاتفاقية والبروتوكولات وتنفيذها. وعلاوة على ذلك، قدّم المكتب مساعدة تشريعية فردية لـ ٥٩ دولة في التصديق على الصكوك وتنفيذها، وتلقى طلبات إضافية بذلك من دول أخرى. ولمساعدة الدول على الامتثال على نحو موحد ومنسق للالتزامات التي تفرضها المعاهدات، وضع المكتب وعمّم مبادئ توجيهية وأدوات أخرى، تتضمن الأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها⁽²⁰⁾ والأعمال التحضيرية للمفاوضات من أجل إعداد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها⁽²¹⁾ وبدأ في أيار/مايو ٢٠٠٦، في اجتماع نظّمه المكتب لفريق خبراء، صوغ قانون نموذجي لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

٤٣ - ويقوم المكتب بوضع مبادئ توجيهية لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي الاجتماع الأول لفريق الخبراء العامل، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، التقى خبراء في مجال مراقبة الأسلحة النارية من الدول الأعضاء، وكذلك من المنظمات. وركّز الخبراء على وسم الأسلحة النارية، وعلى ممارسات حفظ السجلات للتمكن من تعقب أثر الأسلحة النارية

وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة (قرار الجمعية ٥٥/٢٥٥، المرفق) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (قرار الجمعية ٤/٥٨، المرفق).

(20) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.V.2.

(21) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.06.V.5.

التي تُصنع بطريقة غير مشروعة أو يُتجر بها والتعرف عليها، وعلى إقامة نظم فعالة لإصدار رخص أو أذون للتصدير والاستيراد والعبور.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

٤٤ - أوفد المكتب بعثات استشارية لاستعراض تشريعات مكافحة الفساد في ١٧ بلدا. وقد أنجز الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،⁽²²⁾ وأحرز تقدّم كبير في وضع دليل تقني يكمّل الدليل التشريعي. وبغية زيادة تعزيز التنفيذ الكامل للاتفاقية، نظم المكتب في كورمايور بإيطاليا من ١٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بالتعاون مع المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية ومؤسسة كورمايور، المؤتمر الدولي بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كأسلوب للحياة، من أجل مناقشة كيفية ترجمة مبادئ الاتفاقية إلى الواقع وترسيخها فيه والبحث عن الشراكات. وتضمن المشاركون ممثلين عن الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والأكاديمي والقطاع الخاص. وقدم المكتب أيضا دعما فنيا وتقنيا لتأسيس المؤتمر السنوي الأول للرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد، الذي عُقد في بيجين من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ولانعقاد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر. ويقدم البرنامج العالمي لمكافحة الفساد المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لدعم مشاريع أجهزة مكافحة الفساد، وترويج معايير وأدوات مكافحة الفساد، وتعزيز التنسيق والتعاون الدوليين. وفي عام ٢٠٠٦ قدّم البرنامج العالمي أنواعا مختلفة من المساعدة لحكومات إندونيسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا والرأس الأخضر وسوازيلند والعراق وقيرغيزستان وكولومبيا وكينيا ونيجيريا. وفي العام نفسه واصل المكتب الاضطلاع بأمانة الفريق الدولي لتنسيق مكافحة الفساد. ويهدف الفريق إلى تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين من أجل تجنب الازدواجية وضمان موارد فعّالة واستخدامها بكفاءة.

البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر

٤٥ - يشكّل الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي ولأغراض السخرة قضية رئيسية تمس حاليا كافة مناطق العالم. ويخضع ضحايا هذا الاتجار للاستغلال، بما في ذلك العمل في المصانع التي تستغلّ العمال، واستغلالهم في صناعة الجنس، وفي السخرة في المنازل. وقد ركّز المكتب على الاتجار بالبشر بصفته جريمة، متصديا بذلك لضرورة ملاحقة المتّجرين وإدانتهم

(22) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.06.IV.16.

ودعم الضحايا وحمايتهم.⁽²³⁾ ويزوّد المكتب الدول الأعضاء، عن طريق برنامجه العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر، بالخدمات القانونية والاستشارية، ويساعد السلطات الوطنية على وضع استراتيجيات وطنية شاملة. وفي عام ٢٠٠٦، واصل المكتب تنفيذ مشاريع تعاون تقني في أفريقيا وآسيا وأوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية والمحيط الهادئ. واستُهلّت أو تُفُذت في بلدان عديدة، منها ألبانيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مولدوفا ولبنان، وفي منطقة غرب أفريقيا، مشاريع جديدة بالاشتراك مع الحكومات المعنية.

٤٦ - ويرصد المكتب، من خلال قاعدة البيانات العالمية التابعة له، الاتجاهات في مجال الاتجار بالبشر. وقد انتهى المكتب من إعداد تحليل رئيسي للاتجاهات العالمية في الاتجار بالبشر، ونشر النتائج في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ في تقرير الاتجار بالبشر: الأنماط العالمية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، نُشرت عدّة مكافحة الاتجار بالأشخاص،⁽²⁴⁾ جُمعت فيها أدوات مفاهيمية وتشريعية وتنظيمية لمنع هذا النوع من الاتجار ومكافحته.

باء- التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب

٤٧ - المكتب وكالة رئيسية في هذا المجال، تقدّم المساعدة التقنية للدول التي تطلبها بقصد التصديق على الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها، وذلك من خلال إسداء المشورة القانونية وتقديم المساعدة التشريعية ومن خلال التعاون الدولي. وقد دعم المكتب، منذ عام ٢٠٠٣، أكثر من ١٢٦ دولة، إما بطريقة مباشرة (من خلال البعثات وعقد المؤتمرات عن بعد عن طريق الفيديو وزيارات الموظفين الوطنيين) أو بطريقة غير مباشرة (من خلال حلقات العمل الإقليمية)، في مجال التصديق على تلك الصكوك القانونية العالمية أو تنفيذها. وزوّد المكتب نحو ٦٠٠ ٤ موظف وطني في مجال العدالة الجنائية بإحاطات متخصصة بشأن النظام القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب. وعقدت إحدى وثلاثون حلقة عمل إقليمية ودون إقليمية بشأن مكافحة الإرهاب، واستحدثت سبع أدوات للمساعدة التقنية.

٤٨ - ويضطلع المكتب بأنشطة المساعدة التقنية وفقا للإرشادات التي قدّمتها الجمعية العامة، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومجلس الأمن ولجنته المعنية بمكافحة الإرهاب، وكذلك وفقا للأولويات والمتطلبات التنفيذية التي وضعتها الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة

(23) عملا بأحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

(24) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.06.V.11.

الإرهاب. ويسرّ التعاون والتنسيق مع الأجهزة الأخرى التابعة لأمانة الأمم المتحدة من خلال مشاركة المكتب في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.

٤٩- ومن الإنجازات خلال عام ٢٠٠٦، ما يلي:

(أ) زُوِّد ما مجموعه ٥٣ بلدا⁽²⁵⁾ بمساعدة تقنية مباشرة؛

(ب) نُظِّمَت إحدى عشرة حلقة عمل إقليمية ودون إقليمية حضرها مشاركون من ٨٢ بلدا؛

(ج) استُهلَّت أنشطة مشاريع معزّزة للمناطق الفرعية التي تخلفت الدول فيها عن غيرها في إحراز تقدّم في التصديق، وهي جنوب أفريقيا وشرق أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ.

٥٠- وأسهمت المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب في التصديق على الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب. فعلى سبيل المثال، وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، كانت الدول الأعضاء التي تلقت المساعدة منذ عام ٢٠٠٢ قد أصدرت نحو ٣٤٤ تصديقا جديدا على الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، وخلال عام ٢٠٠٦، اضطلع بترتيبات لإقامة شراكات جديدة وبأنشطة مشتركة مع عدد من المنظمات، منها أمانة الكومنولث، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ.⁽²⁶⁾

جيم - مكافحة غسل الأموال

٥١- ما زال غسل الأموال وتمويل الإرهاب يشكلان مصدر قلق متزايد على نطاق العالم، ويدعم المكتب الدول في وضع آليات لمكافحة هذين التهديدتين. ويسهم المكتب، عن طريق

(25) أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، أفغانستان، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، بليز، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، البوسنة والهرسك، تايلند، تركمانستان، توغو، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، سري لانكا، السنغال، طاجيكستان، العراق، غابون، غواتيمالا، الفيبين، فيجي، قيرغيزستان، كرواتيا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كينيا، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، اليمن.

(26) تم التعاون كذلك مع شركاء على الصعيد الإقليمي، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، ومعهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسوق المشتركة لدول أفريقيا والجنوب الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ولجنة المحيط الهندي، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية.

تقديم المساعدة التقنية من خلال برنامجه العالمي لمكافحة غسل الأموال، في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي عام ٢٠٠٦، قدّم المكتب المساعدة التقنية، بما في ذلك الدعم المقدم عبر مبادرة التوجيه الميداني، لأكثر من ١٠٠ بلد وولاية قضائية.⁽²⁷⁾ ومن المعالم البارزة لعام ٢٠٠٦، قيام المكتب، بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي، بوضع صيغة محدّثة نهائية لقانون نموذجي، مع شروحه، بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، موجه لتنظيم القانون المدني، وقد أتيحت الصيغة للدول. كما استحدث المكتب تدريباً حاسوبياً على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأتاحه لبلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والمحيط الهادئ. وتمكّن مدّعون عامون وقضاة ومحققون من اكتساب خبرة عملية في مجال الملاحقة في قضايا غسل الأموال وقضايا مصادرة الموجودات، وذلك باستخدام برنامج محاكاة المحاكمات وضعه المكتب في أمريكا اللاتينية. وإضافة إلى ذلك، سعى المكتب إلى إقامة شراكات وثيقة مع كيانات دولية أخرى ذات صلة، منها أمانة الكومنولث، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال والهيئات الإقليمية المماثلة لفرقة العمل هذه، وصندوق النقد الدولي، والإنتربول، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة البلدان الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، والبنك الدولي.

٥٢ - وواصل المكتب تحسين الشبكة الدولية للمعلومات عن غسل الأموال، بما في ذلك قاعدة البيانات الدولية بشأن مكافحة غسل الأموال، وذلك باستحداث تحليل قانوني يستخدم المعلومات عن الاتجاهات والمعايير الجديدة في مجال غسل الأموال والأحكام المتصلة بتمويل الإرهاب.⁽²⁸⁾

دال - تنفيذ المعاهدات

١ - المساعدة القانونية

٥٣ - يقدم المكتب الدعم التشغيلي والمساعدة القانونية في المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والتعاون الدولي وإصلاح العدالة الجنائية، من أجل تعزيز تطبيق المعايير المعترف بها دولياً في تلك المجالات. وخلال عام ٢٠٠٦، أسديت المشورة القانونية وقدمت المساعدة

(27) ما فتى المكتب منذ عام ٢٠٠٠ ينشر الخبرة المهنية في الميدان لتدريب الأشخاص وبناء المؤسسات، من أجل تحسين قدرة الدول على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(28) تتضمن قاعدة البيانات الدولية بشأن مكافحة غسل الأموال تشريعات من نحو ١٧٠ ولاية قضائية (www.imolin.org).

التشريعية إلى دول في أفريقيا وآسيا والكاريبى وأوروبا الشرقية. وتضمنت الأنشطة ذات الصلة تقديم المساعدة في تحسين القوانين الوطنية لمكافحة المخدرات، وبناء القدرات، وصوغ تشريعات جديدة بشأن التعاون القضائي الدولي، وتقنيات التحقيق الخاصة، وإتلاف المخدرات قبل المحاكمة، وإسداء المشورة بشأن إصلاحات النظم القضائية.

٥٤ - وخلال عام ٢٠٠٦، قدّم المكتب تدريباً في مجال نظام العدالة الفعّال لبلدان في أفريقيا وغرب آسيا وجنوبها الشرقي وأمريكا الجنوبية والوسطى وأوروبا الشرقية. واشتملت الأنشطة على ما يلي: تدريب الموظفين على تنفيذ أحكام الصكوك الدولية لمكافحة المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب، وتدريب المدعين العامين والمحققين على تقنيات التحقيق الخاصة وصوغ اللوائح الداخلية؛ وإجراء تحقيقات صورية للتدريب على التحقيقات ومحاكمات صورية في قضايا غسل الأموال؛ ووضع دراسات حالة جنائية شاملة وتوفير التدريب؛ وتنظيم جولات دراسية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديب) لفائدة المهنيين الممارسين في مجالي إنفاذ القوانين والقضاء.

٥٥ - وأسهم المكتب أيضاً في تحسين التعاون في الدعاوى القضائية، عن طريق إسداء المشورة في حل المشاكل، والتدريب على أفضل الممارسات والأدوات البرمجية الحاسوبية بشأن التعاون الدولي. وفي عام ٢٠٠٦، أنجزت أيضاً أعمالاً في مجال استحداث وتعميم أدوات للدعم في الدعاوى القضائية لفائدة المهنيين الممارسين في نظام العدالة، مثل أداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة (www.unodc.org/mla). ويحتفظ المكتب بمكتبة قانونية تعمل بالاتصال الحاسوبي المباشر وتخص التشريعات التي تعتمدها الدول والأقاليم لتنفيذ الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات (www.unodc.org/enl/index.html). ويحتفظ المكتب أيضاً بدليل شامل للسلطات الوطنية المختصة المخوّل لها اتخاذ الإجراءات، عملاً باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨،⁽²⁹⁾ فيما يتعلق بالسفن التي يشتبه في ضلوعها في الاتجار غير المشروع بالمخدرات بحراً. وواصل المكتب ترويج استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، عن طريق توفير خدمات المشورة للدول، وإعداد منشورات مثل المنشور المسمى خلاصة وافية لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، واستحداث أدوات قانونية جديدة.

(29) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٨٢، الرقم ٢٧٦٢٧.

٢ - إنفاذ القوانين

٥٦ - يساعد المكتب الدول في تنفيذ تشريعات مكافحة الجريمة المنظمة وفي تعزيز قدرات إنفاذ القوانين لمنع تلك الجريمة. وبسبب ظهور تنظيمات إجرامية أكثر مرونة وأكثر براعة، يساعد المكتب الدول على الرد، وذلك بتيسير التعاون الدولي وتبادل المساعدة القانونية وبتوفير التدريب على إنفاذ القوانين وبتقديم المساعدة القانونية من أجل تمكين الدول من حماية الشهود المعرضين للتأذي.

٥٧ - وتشمل الجهود الأخرى التي يقوم بها المكتب لتطوير التعاون بين أجهزة إنفاذ القوانين عقد اجتماعات لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات. وتعمل هذه الاجتماعات على تطوير التعاون الاستراتيجي والعملي بين الأجهزة النظرية، عبر الحدود وعلى المستويين الإقليمي والدولي. وفي عام ٢٠٠٦، نظّم المكتب ويسّر أربعة اجتماعات إقليمية من هذا النوع، وأحيلت توصياتها إلى لجنة المخدرات.⁽³⁰⁾

تدابير مكافحة الاتجار بالمواد الأفيونية عبر أوروبا وغرب آسيا وآسيا الوسطى

٥٨ - استُهلّت مبادرة ميثاق باريس في عام ٢٠٠٣ عندما اتفقت ٥٥ دولة ومنظمة على اتخاذ تدابير منسقة للحدّ من الاتجار بالمواد الأفيونية الأفغانية عن طريق أوروبا وغرب آسيا وآسيا الوسطى. وأثبتت المبادرة أنّها آلية فعّالة ودينامية لالتقاء دول العبور المتضررة والجهات المانحة الدولية. ونُظّم اجتماعا مائدة مستديرة في عام ٢٠٠٦ بشأن التعاون عبر الحدود وتبادل المعلومات والاستخبارات بين أفغانستان والبلدان المجاورة لها. وعزّز الاجتماعان أيضا التعاون على مكافحة المخدرات بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وشركاء ميثاق باريس.

٥٩ - ونظمت حكومة الاتحاد الروسي، بالتعاون مع المكتب، المؤتمر الوزاري الثاني المعني بدروب تهريب المخدرات من أفغانستان، الذي عُقد في موسكو من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. واعتمد المؤتمر إعلان موسكو (A/61/208-S/2006/598، المرفق)، الذي أعاد التأكيد على استمرار سريان الاستنتاجات الرئيسية للمؤتمر الأول المعني بدروب تهريب المخدرات من آسيا الوسطى إلى أوروبا، الذي عُقد في باريس يومي ٢١ و٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، وسلّط المؤتمر الضوء على أهمية دعم المجتمع الدولي لحكومة أفغانستان في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات. ويجري الترويج لتنسيق المساعدة التقنية على

(30) انظر الوثيقة E/CN.7/2007/5.

مكافحة المخدرات في منطقة ميثاق باريس، ويكفل التنسيق من خلال استخدام الآلية المؤتمتة لمساعدة الجهات المانحة (www.paris-pact.net)، وهي نظام على الإنترنت استُحدث وأُطلق في إطار مبادرة ميثاق باريس.

٦٠ - ونتيجة لتواصل بناء قدرات شرطة مكافحة المخدرات الأفغانية، أصبحت تلك الشرطة عاملة في كابل وفي سبع مقاطعات رئيسية. ووقّرت لها المعدات وكذلك التدريب على إنفاذ قوانين المخدرات. وفضلا عن ذلك، أسهمت زيادة فعالية شرطة مكافحة المخدرات الأفغانية في زيادة كميات مضبوطات المخدرات.⁽³¹⁾

٦١ - وتعزيزا للتعاون الدولي على إنفاذ القوانين، وقّع الاتحاد الروسي وأذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان على مذكرة تفاهم لإنشاء مركز إقليمي لتبادل المعلومات يُعرف باسم المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى. ويُخطط لإنشاء مركز مماثل، هو المركز الخليجي للمعلومات الجنائية، لخدمة الدول الواقعة في منطقة الخليج الفارسي. وستربط هاتان الوكالتان بالإنترنت وبمكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) ومركز المبادرة التعاونية لجنوب شرق أوروبا، وستسهمان في زيادة التعاون في عمليات إنفاذ القوانين وفي تحسين تبادل المعلومات من أجل زيادة مضبوطات المخدرات وتفكيك الجماعات الإجرامية.

التدريب المُعان بالحاسوب

٦٢ - برنامج التدريب المُعان بالحاسوب جزء لا يتجزأ من المساعدة التدريبية والمساعدة على بناء القدرات التي يقدّمها المكتب. ويتضمّن مقرّر التدريب تقنيات اعتراض السبيل، وتحديد الملامح، والاستهداف، وتقييم الأخطار، والبحث على الحدود البرية وفي البحر وفي المطارات؛ واستخدام التسليم المراقب؛ والكيميائيات السليفة؛ والاتجار بالبشر؛ وغسل الأموال. وحاليا يُنفذ برنامج التدريب المُعان بالحاسوب في ١٩ بلدا، وهو متاح بـ ١٣ لغة؛ تلقى نحو ٥٠.٠٠٠ موظف تدريبا بواسطته. وسيوسع التدريب المُعان بالحاسوب ليشمل جزر المحيط الهادئ، والبلقان، والبرازيل، وغرب أفريقيا. وقد اعترُف في عام ٢٠٠٦ بمساهمة البرنامج ذات القيمة المضافة في بناء القدرات، حيث حصل على "جائزة الأمم المتحدة في القرن ٢١" نظرا للمحتوى الموضوعي لمقرّره والوصول إلى المستفيدين الذي حقّقه.

(31) انظر الوثيقة E/CN.7/2007/4.

مكافحة الاختطاف

٦٣- طرح المكتب دليل مكافحة الاختطاف في عام ٢٠٠٦، في الدورة الخامسة عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويتضمن الدليل نصائح بشأن "أفضل الممارسات"، وقائمة مرجعية بشأن الإجراءات العملية، ومرفقا خاصا لكبار موظفي إنفاذ القوانين المسؤولين عن التحقيق في جرائم الاختطاف. وقد وزّعت نسخ من الدليل على الدول الأعضاء، وترد بانتظام طلبات لنسخ إضافية من الدليل و/أو للمساعدة التقنية. وفي عام ٢٠٠٦، نُظمت دورتان تدريبيتان إقليميتان متخصصتان حضرهما ٤٠ مشاركا من ١١ بلدا من أمريكا اللاتينية والكاريبية. ويجري التخطيط لأحداث تدريبية أخرى.

حماية الشهود

٦٤- شرع المكتب في إعداد مبادئ توجيهية دولية لوضع وتنفيذ برامج حماية الشهود، ويجري إعداد المبادئ التوجيهية من خلال حلقات العمل الإقليمية باشتراك خبراء في العدالة وإنفاذ القوانين. وقد عُقدت أول حلقة عمل لفائدة أمريكا اللاتينية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وعُقدت حلقة العمل الثانية لفائدة آسيا والمحيط الهادئ في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أما الثالثة، فعُقدت لفائدة أفريقيا وأوروبا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ويُنتظر الانتهاء في منتصف عام ٢٠٠٧ من الأعمال المتعلقة وضع المبادئ التوجيهية.

برنامج مراقبة الحاويات في الموانئ

٦٥- استُهل برنامج مراقبة الحاويات التابع للمكتب ومجلس التعاون الجمركي (المعروف كذلك باسم المنظمة العالمية للجمارك) في عام ٢٠٠٥، بإنشاء وحدات مشتركة لمراقبة الموانئ في إكوادور والسنغال. ويهدف البرنامج إلى إجراء "تقييمات للاحتمالات" لتحديد الحاويات التي يحتمل احتمالها كبيرا أن تستخدم في الاتجار غير المشروع خلال سلسلة الإمدادات التجارية العالمية، واختيار الحاويات المشتبه بأنها تُستخدم للاتجار غير المشروع، من أجل إجراء تفتيش مادي عليها. وستؤدي المرحلة الثانية من المشروع إلى توسيعه لكي يشمل غانا وباكستان.

٣- الدعم العلمي

٦٦- قدّم المكتب الخبرة العلمية والدعم إلى الحكومات للتأكد من أن المختبرات والمؤسسات العلمية الوطنية الأخرى قادرة على تقديم خدمات موثوقة في مجال الطب

الشرعي. وفي عام ٢٠٠٦، كما في السنوات السابقة، وفر المكتب أدوات مرجعية مختبرية، بما في ذلك أكثر من ٥٠٠ عيّنة مرجعية، ومؤلفات علمية، وأدلة بشأن أساليب التحليل المختبري، ومعدات للتعرف على المخدرات والسلائف، لما يربو على ٦٠ بلدا. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب الدعم في مجال ضمان نوعية المختبرات، من خلال اختبار المقارنة المشترك بين المختبرات الذي يجريه مرتين في السنة والمعروف بالعمليات التعاونية الدولية.

٦٧- وفي آسيا الوسطى، أجرى المكتب استعدادات لتعزيز قدرات الطب الشرعي وتحسين تبادل البيانات المتصلة بالمخدرات بين الوكالات وعلى الصعيد الدولي. وفي جنوب شرقي آسيا، ركزت أنشطة المكتب على المختبرات وزبائنها (أجهزة إنفاذ القوانين والسلطات التنظيمية والصحية) لتحسين استخدام النتائج الصادرة من المختبرات وتعزيز الدعم العلمي باعتباره جزءا لا يتجزأ من الإطار الوطني لمراقبة المخدرات.

٦٨- وتناولت منشورات تقنية جديدة مسائل مثل سلامة التعامل مع المواد الكيميائية المستخدمة في صنع العقاقير بطريقة غير مشروعة وتحليل المنشطات الأمفيتامينية والتخلص من تلك المواد. وفي مجال تحديد خصائص العقاقير واستبانة شوائبها، استحدث برنامج زمالة للتدريب باستخدام قرص مدمج (CD-ROM).⁽³²⁾

٤- الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة: التنفيذ والتقييم

٦٩- استعدادا لاستعراض التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في السنوات العشر صوب تحقيق الأهداف المرسومة في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، أنشأ المكتب فريق تنسيق داخلي. وما انفك الفريق يصوغ، في الأعمال التي يضطلع بها حتى اليوم، مؤشرات في كل مجال ذي صلة، من أجل تقييم التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تحقيق تلك الأهداف.⁽³³⁾ ونظر فريق التنسيق أيضا في كيفية استكمال المعلومات الواردة من الاستبيان الخاص بالتقارير الإثناسنوية بالمعلومات المستقاة من خبرته، والتجارب المكتسبة من برامج المساعدة التقنية، والاستبيان الخاص بالتقارير السنوية، وغير ذلك من مصادر المعلومات، مثل الاستقصاءات التي يجريها المكتب لرصد المحاصيل غير المشروعة. وامتنالا لقرار لجنة

(32) شملت المنشورات الأخرى: المعجم المتعدد اللغات للمخدرات والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع M.06.XI.16) المحدث، وهو مصدر ذو حجّة للمعلومات والمصطلحات المتعددة اللغات المتصلة بجميع المواد الخاضعة للرقابة الدولية؛ ومبادئ توجيهية لاستيراد وتصدير المعايير المرجعية للمخدرات والسلائف، وعددا خاصا من نشرة المخدرات مكرسا لموضوع "العلوم في مراقبة المخدرات: دور الخبرة المختبرية والعلمية".

(33) انظر الوثيقة E/CN.7/2007/2 و Add.1 إلى Add.6.

المخدرات ١/٤٩، تم الاتصال بالخبراء الإقليميين المعيّنين والمنظمات الإقليمية ذات الصلة⁽³⁴⁾ للحصول على معلومات تكميلية موحّدة إقليمياً يمكن أن تُكْمَل أو تُؤكّد بيانات الاستبيان الخاص بالتقارير الإثناسنوية الواردة في التقارير المتعلقة بمتابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة وتقييم السنوات العشر⁽³⁵⁾. وسوف تتضمن الخطوة الثانية لهذه العملية التشاورية إشراك تلك المنظمات، وكذلك خبراء أفراد الخبراء من مناطق مختلفة، في المشاورات، رهنا بتوافر الموارد⁽³⁶⁾.

خامساً- تنفيذ برنامج العمل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ بشأن تعزيز سيادة القانون ونظم العدالة الجنائية في أفريقيا

٧٠- في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٦/٢١، المعنون "تنفيذ برنامج العمل للفترة ٢٠٠٦/٢٠١٠ بشأن تعزيز سيادة القانون ونظم العدالة الجنائية في أفريقيا"⁽³⁷⁾ طلب المجلس إلى المكتب أن يدعم تنفيذ برنامج العمل، بالتعاون مع جميع الدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، خصوصاً في سياق الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا

(34) مركز الرصد الأوروبي المعني بالمخدرات والإدمان عليها، وآلية التقييم المتعددة الأطراف التابعة للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، والشبكة المعنية بالانتشار الوبائي لتعاطي المخدرات التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وعمليات تعاون رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والصين لمكافحة العقاقير الخطرة، واليوروبول، والإنتربول، والمنظمة العالمية للجمارك، والمبادرة التعاونية لجنوب شرق أوروبا، ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه.

(35) وردت حتى الآن معلومات من المنظمات الدولية التالية: مركز الرصد الأوروبي المعني بالمخدرات والإدمان عليها (بيانات الاتحاد الأوروبي المتاحة وعرض بإعداد تحليل رسمي للبيانات بشأن الاتجاهات الأوروبية)؛ ومنظمة الصحة العالمية (معدلات الوفيات وسنوات العمر المصححة باحتساب الوفيات ومُدَد والإعاقة التي تُعزى للمخدرات غير المشروعة)؛ والمنظمة العالمية للجمارك (الاتجار غير المشروع بالمنشطات الأمفيتامينية)؛ والمبادرة التعاونية لجنوب شرق أوروبا (الاتجار بالمخدرات، لاسيما المنشطات الأمفيتامينية، في جنوب شرق أوروبا)؛ والإنتربول (صنع المنشطات والاتجار بها وتعاطيها بصفة غير مشروعة)، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات (جميع مجالات مكافحة المخدرات)؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه (الانتشار في صفوف أكثر السكان تعرضاً للخطر، وعرض بتقديم معلومات عن تعاطي المخدرات وانتشار فيروس الأيدز في صفوف متعاطي المخدرات بالحقن).

(36) قدّمت المفوضية الأوروبية أموالاً خارج الميزانية دعماً لمشاورات الخبراء.

(37) عرض المدير التنفيذي برنامج العمل في سبع عواصم مانحة (منها برلين وبروكسل ودوبلين وروما ولندن)، بينما أصدر المكتب في آذار/مارس ٢٠٠٦ وثيقة معنونة "برنامج العمل من أجل أفريقيا وأنشطة المكتب ذات الصلة"، تبين الصلات بين أنشطة المكتب الجارية والمقررة وبرنامج العمل.

(A/57/304، المرفق). ودعا المجلس الهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ووكالات التمويل الدولية، إلى زيادة تفاعلها مع المكتب بقدر أكبر في دعم تنفيذ برنامج العمل، وإلى إدراج تدابير منع الجريمة ومكافحة المخدرات في برامجها الإنمائية. ودعا المجلس أيضا مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تقديم برنامج العمل إلى مؤتمر القمة القادم لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي من أجل إقراره. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، اتفق المكتب ومفوضية الاتحاد الأفريقي، في أديس أبابا، على التوقيع على مذكرة تفاهم تتناول بالتفصيل عناصر الشراكة الجديدة المقترحة. واتفق المكتب ومفوضية الاتحاد الأفريقي أيضا على تنظيم حلقة عمل لفريق خبراء مشترك في أيار/مايو ٢٠٠٧ من أجل المضي قدما في صوغ خطة عمل الاتحاد الأفريقي لكي يقرها المؤتمر الوزاري للاتحاد الأفريقي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ قبل أن تُحال إلى مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

٧١- وفي عام ٢٠٠٦، واصل المكتب توسيع برنامجه الخاص بالتعاون التقني في أفريقيا، متبعًا نهجًا متوازنًا بين وضع القواعد التشريعية وإنفاذ القوانين والأنشطة الوقائية. وزاد مجموع الميزانية المتفق عليها من ٩,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ١٥,١ مليون دولار في عام ٢٠٠٦. وتقدر القيمة الإجمالية للبرنامج الذي يُنفذه المكتب لصالح أفريقيا بأكثر من ٣٠ مليون دولار، ما زالت نسبة ٩٠ منها غير مموّلة. ويثير هذا النقص الحاد في التمويل القلق ويستوجب أن يوليه المجتمع الدولي عنايته على سبيل الأولوية، لأن العدالة والأمن مسألتان جوهريتان للتنمية الفعالة والمستدامة في أفريقيا.

٧٢- واضطلع المكتب بتحليل للاتجاهات في مجال تهريب المهاجرين والتورط في الجريمة المنظمة، وتضمن ذلك إجراء تقييم للوضع في السنغال وسيراليون وغامبيا ومالي وموريتانيا. ونتيجة لذلك صدر في تموز/يوليه ٢٠٠٦ تقرير المكتب المعنون (الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية من أفريقيا إلى أوروبا).⁽³⁸⁾ وتم بمساعدة من المكتب صوغ إعلان سياسي وخطة عمل لمكافحة الاتجار بالأشخاص في الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويساعد المكتب أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) ودولها الأعضاء على تنفيذ خطة عمل الإيكواس لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وفي نيجيريا، قدّم المكتب الدعم إلى لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية وإلى الجهاز القضائي في مجال تعزيز الإدارة الرشيدة والمساءلة المالية. ويساعد المكتب أيضا سوازيلند في وضع استراتيجية شاملة لمكافحة المخدرات.

(38) متاح على موقع المكتب على الإنترنت (www.unodc.org/pdf/research/Migration_Africa.pdf).

٧٣- ويقدم المكتب الدعم باستخدام التدريب المعان بالحاسوب بشأن التحقيق في قضايا غسل الأموال. وقد استهل المكتب، في تعاون وثيق مع أمانة فرقة العمل الدولية الحكومية لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الرأس الأخضر وسيراليون وغانا والنيجر.

٧٤- وفي جنوب أفريقيا، اضطلع المكتب بتقييم شامل لنزاهة قطاع العدالة وقدراته، وقدم تدريباً لـ ٣٠٠ مدير محكمة. واستناداً إلى التقييم، اعتُمدت ونفذت خطة عمل للإصلاح القضائي. ويجري تنفيذ برنامج مماثل للمساعدة في موزامبيق، وأوفد المكتب بعثة تقييمية تفصيلية إلى الجماهيرية العربية الليبية لوضع برنامج مشترك مع الحكومة من أجل إصلاح نظام العدالة. ودعم المكتب أيضاً حكومة نيجيريا في وضع إطار استراتيجي شامل لإصلاح نظام العدالة.

٧٥- وفي ليبيا، نفذت بعثة تقييمية بدعوة من بعثة الأمم المتحدة في ليبيا لتقليل عدد السجناء الذين ينتظرون محاكمتهم. وفي مصر، تحسنت جودة الخدمات المتاحة لمنع تعاطي المخدرات والعلاج منه في صفوف أطفال الشوارع وازداد عددها، من خلال تنفيذ الاستراتيجية القومية لحماية أطفال الشوارع وإعادة تأهيلهم وإدماجهم، التي أعدها المكتب بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة.

٧٦- وفي كينيا، استمر التدريب الرامي إلى الوقاية من تعاطي المخدرات ومن الأيدز وفيروسه في صفوف متعاطي المخدرات والسكان القابلين للتضرر، وفتحت عدة مراكز علاجية في المنطقة، مما أسفر عن تقديم خدمات أفضل في مجال العلاج والرعاية للمدمنين على المخدرات. وأضافت الشراكة التي أقامها المكتب فيما يتعلق بالوقاية من تعاطي المخدرات ومن الأيدز وفيروسه في نيجيريا الإرشاد بشأن تعاطي المخدرات والأيدز وفيروسه إلى المنهاج الدراسي لفائدة ٦٠٠ طالب يدربون كمعلمين من الأقران. ونفذ المكتب أيضاً مشروعاً للتوعية في مجال تعاطي المخدرات والأيدز وفيروسه في ثلاثة سجون للأحداث في جنوب أفريقيا.

٧٧- وخصّصت ميزانية تفوق ٦ ملايين دولارات لبرنامج المخدرات والجريمة المتكامل المشترك بين المكتب وحكومة الرأس الأخضر، الذي استُهل في آذار/مارس ٢٠٠٦ بفتح مكتب مشاريع في برايا، وتموله حكومات الدانمرك والرأس الأخضر ولكسمبرغ وهولندا. ويتناول هذا المشروع المتكامل الابتكاري مسائل الاتجار غير المشروع والإدارة الرشيدة والسلوك غير المدني، عن طريق التركيز على المراقبة الحدودية والإقليمية، وتقنيات التحقيق والملاحقة، والاتجاهات في

مجال تعاطي المخدرات والإصابة بالأيدز وفيروسه في صفوف الفئات السكانية الشديدة التعرض للخطر، والأطر القانونية والتنفيذية لمكافحة الفساد وغسل الأموال.

سادسا- تعزيز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ألف- الإدارة القائمة على النتائج

٧٨- تشارك أصحاب مصلحة رئيسيون ودول أعضاء ومنظمات غير حكومية وخبراء خارجيون وموظفون من المكتب في وضع حجر الأساس للإدارة القائمة على النتائج، وهو استراتيجية المكتب المتوسطة الأمد، التي أخضعتها الدول الأعضاء لاستعراض مكثف ومفصل. وستنظر لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في الاستراتيجية. وتواصلت الجهود الجارية الرامية إلى تحسين إدارة دورة المشاريع بغية تحسين التخطيط للأهداف ورصدها والإبلاغ عنها على صعيد المشاريع، وسوف تُربط في نهاية المطاف بالنتائج المشار إليها في الاستراتيجية، مما يفضي إلى زيادة المساءلة والشفافية.

٧٩- وتمهد مبادرات المكتب الجارية في مجال إدارة التغيير الطريق لثقافة أكثر فعالية وأكثر توجها نحو الأداء. وتُسهّم وحدة التقييم المستقل في المساءلة والتعلم ووضع السياسات وتحسين نوعية تنفيذ البرامج. وقد أجرت الوحدة في عام ٢٠٠٦ ثلاثة تقييمات مواضيعية هي: آليات دعم التعاون التقني؛ وتقييم المشروع العالمي الخاص بتعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب؛ وتقييم إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات في آسيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، قدّمت الوحدة الدعم التقني والاستشاري لـ ٢٧ تقييما لمشاريع في المكاتب الميدانية، وأصدرت تقريرها التقييمي السنوي لعام ٢٠٠٥.

باء- الشراكات

١- توسيع قاعدة المانحين وزيادة المساهمات

٨٠- ركّزت إدارة موارد المكتب المالية على تحسين الإبلاغ بالمعلومات المالية، وتدابير الاقتصاد في التكاليف، وتعزيز الشفافية، وضمان الامتثال. وتواصل إصدار توجيهات إدارية رسمية تهدف إلى إضفاء الطابع النظامي على الممارسات الإدارية على نطاق المكتب. ورغم تنفيذ مختلف تدابير الاقتصاد في التكاليف وتدابير الكفاءة الواردة بالتفصيل في الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ للمكتب (E/CN.7/2005/12 و Add.1) فلا يزال هناك نقص شديد في موارد المكتب من الأموال العامة الغرض. ولا يتيح المستوى العالي نسبيا لتمويل

المخصص الغرض مرونة للمكتب لتحديد الأولويات، وتدعو الحاجة إلى مزيد من الأموال العامة الغرض لتمكين المكتب من التخطيط للأنشطة الطويلة الأمد وتنفيذها على نحو أفضل بما يتفق مع ولايته ومع طبيعة وظائفه الأساسية.

٨١- وظل الوضع المالي لأموال المكتب العامة الغرض حرجا. وأدى ذلك إلى اتخاذ عدد من تدابير خفض التكاليف في عام ٢٠٠٦. وما لم يتحسن الوضع المالي في عام ٢٠٠٧ فسوف يتعين النظر في مزيد من تدابير خفض التكاليف. ويُموّل برنامج المكتب للمساعدة التقنية العملية من التبرعات التي يقدمها المانحون. وفيما يتعلق بعام ٢٠٠٦، بلغ مستوى التبرعات الخاصة ببرنامجي المكتب للمخدرات وللجريمة كليهما نحو ١٠٣ ملايين دولار. وانخفض مستوى مكوّن الأموال العامة الغرض، للمخدرات وللجريمة كليهما، ليصل إلى حوالي ١٦ مليون دولار (كان في عام ٢٠٠٥ يبلغ ١٧ مليون دولار). ورغم أن المكتب حقق مستوى أدنى كثيرا في نفقات التشغيل، من خلال الاقتصاد في التكاليف ومن خلال الكفاءة، فما زال يواجه ضغطا كبيرا لتلبية الاحتياجات التمويلية لبنيته التحتية الأساسية.

٨٢- وكثّف المكتب تعاونه مع طائفة متنوعة من الشركاء، وهي: مجموعة المانحين الرئيسيين البالغ عددهم ٢١ مانحا، ومجموعة المانحين الجدد والمانحين الوطنيين، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص. وفيما يتعلق بعام ٢٠٠٦، يتوقع أن تقدّم مجموعة المانحين الرئيسيين حوالي ٧٠ في المائة من مجموع التبرعات، وأن تقدّم مجموعة المانحين الجدد والوطنيين حوالي ٢٣ في المائة، في حين سيسهم الآخرون بنحو ٧ في المائة.

٨٣- وخلال عام ٢٠٠٦، عقد ١٢ اجتماعا غير رسمي مع المانحين الرئيسيين لمناقشة الاستراتيجية والسياسات والتمويل والأولويات العملية. وركزت جلسة ثانية عُقدت مع مجموعة المانحين الجدد والمانحين الوطنيين على استراتيجية المكتب الجديدة وإيرادات المكتب ونفقاته. ونظّم المكتب منتدى شراكة عالميا مع الشركات والمؤسسات الخاصة لاستكشاف سبل تقاسم المسؤولية في التصدي للمشاكل العالمية المتمثلة في تعاطي المخدرات والاتجار بالبشر وانتشار الأيدز وفيروسه. ويجري اتخاذ مبادرات ملموسة لزيادة مشاركة القطاع الخاص.

٢- المؤسسات المالية الدولية

٨٤- في عام ٢٠٠٦، عقد المكتب مشاورات مع مؤسسات مالية دولية مختلفة، هي مصرف التنمية الآسيوي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وصندوق

الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وهدف المكتب هو تعزيز شراكاته على الصعيدين السياساتي والعمليتي بالاستفادة من درايته وموارده وقدراته العملية.

٣- وكالات الأمم المتحدة

٨٥- في تموز/يوليه ٢٠٠٦، تشارك نائب المدير التنفيذي للمكتب والمدير الإداري لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) رئاسة اجتماع استعراضي بشأن ما أحرز من تقدم في إطار مذكرة التفاهم بين المنظمتين، التي وُقِّعَ عليها في آذار/مارس ٢٠٠٥. ووُجد أن تنفيذ مذكرة التفاهم كان ناجحاً، لاسيما في مجال التصريف المأمون بيئياً للمواد الكيميائية وفي مجال المساعدة الخاصة بسبل المعيشة البديلة في أفغانستان. وأُتفقَ على أن ثمة مجالاً لمواصلة التعاون وزيادته. وعلاوة على ذلك، وافق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري على مبلغ ٢,٤ مليون دولار لفائدة مشروع مشترك بين اليونيدو والمكتب بشأن التنمية البديلة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وشرع المكتب كذلك في نقاش مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن كيفية تحسين هيكل تعاونهما من خلال إقامة شراكة استراتيجية، لاسيما في مجال مكافحة الفساد.

سابعاً- ملاحظات ختامية

٨٦- تجسد أعمال المكتب في مجالات منع الجريمة والإرهاب وتعاطي المخدرات الولايات المتعددة الأوجه المسندة إليه في اتفاقيات منع الجريمة والمخدرات التي اعتمدها الدول الأعضاء، وكذلك في قرارات لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. وثمة حاجة ماسة إلى أن تعمل الدول الأعضاء مع المكتب على استعراض الموارد المتاحة للمكتب، لاسيما الأموال العامة الغرض، والتوصل إلى حلول عملية وممكنة التطبيق من أجل تمكين المكتب من الاضطلاع بولاياته على أكمل وجه.

٨٧- ونظراً لاختيار العام ٢٠٠٨ لاستعراض التقدم المحرز تجاه تحقيق الأهداف والغايات التي رسمتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين، يقترح أن تفكر الدول الأعضاء في إنجازات إطار مراقبة المخدرات ومحدودياته وفي ما ستكون عليه الأولويات فيما يتعلق بالإجراءات المنسقة المُقبلة. وربما ترغب الدول التي تواجه تحديات كبيرة في مكافحة المخدرات في أن تبدي طوعاً التزامات علنية بالتصدي لتلك التحديات، مع تحديد الأهداف والأطر الزمنية، في حين يمكن أن تبدي فيه دول أخرى التزامات مماثلة بتقديم الدعم.

- ٨٨- ويُطلب من الدول الأعضاء أن تقدّم ردوداً وافية على أدوات جمع المعلومات في مجالات المخدرات والجريمة، لتمكين المكتب من إجراء تحليلات عالية الجودة للاتجاهات الدولية في المجالات المذكورة له.
- ٨٩- وبذل جهود مكثفة وجيدة التنسيق ضروري لاضطلاع المكتب بولاياته المتعلقة باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بالاستفادة من عقود من الخبرات والتجارب ذات الصلة التي اكتسبها المكتب في مكافحة المخدرات ومنع الجريمة.
- ٩٠- وفي الختام، من الضروري عدم النظر إلى مشاكل المخدرات والجريمة والإرهاب باعتبارها مستحيلة الحل. فمن الممكن كفالة التنمية في سلام وأمن للجميع إذا كان المجتمع الدولي مستعداً للقيام بالاستثمارات اللازمة والإبقاء عليها على مر الزمن. ويمكن تعلّم الدروس من إجراء دراسة دقيقة للسياسات الفعالة في بيئات محدّدة، مع مراعاة الظروف المحددة للحالة. والأهداف المرسومة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين قابلة للتحقيق، شريطة إتاحة الموارد على نحو مستدام على مر الزمن ووضع وتنفيذ سياسات واضحة ومتسقة ولا يشوبها الغموض.